دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة

خدماتنا

- الاستشارات الأكاديمية
- توفير المراجع
- ترشيح عناوين البحث
- الترجمة الأكاديمية
- خطة البحث العلمي
- التحليل الاحصائي
- الاطار النظري
- التدقيق اللغوي
- الدراسات السابقة
- التنسيق والفهرسة
- النشر العلمي

00966555026526

Drasah.com

احصل على خصم 10% على جميع خدماتنا
عند طلب الخدمة من خلال الواتساب
دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
00966553026526 - 00966560972772
info@drasah.net - info@drasah.com
www.drasah.com

الصعوبات والتحديات التي تواجه الإدارة التربوية
(دراسة تحليلية)

د. عـلي أحمـد عباس محمد

أستاذ مساعد (متعاون) - كلية التربية
جامعة أم درمان الإسلامية

مستخلص:

تناولـت هـذه الدراسـة تحديـات الإدارة التربويـة وتمثلـت مشـكلة الدراسـة في كثـير مـن التحديـات التـي تواجـه الإدارة التربويـة في المسـتقبل خاصـة تحديـات العـصر المتمثلـة في التقـدم التقنـي. اكتسـبت هـذه الدراسـة أهميتهـا مـن أهميـة الإدارة التربويـة والتـي تلعـب دوراً مهـماً في العمليـة التعليميـة والتـي بدورهـا وتسـاعد في تطـور وتقـدم الأمـم، وكان الهـدف الأسـاسي مـن هـذه الدراسـة هـو التعـرف عـلى أهـم الخصائـص والمكونـات العلميـة والفكريـة لـلإدارة وقـادة المسـتقبل، ولأغـراض هـذه الدراسـة اسـتخدم الباحـث المنهـج الوصفـي التحليـلي وتوصلـت الدراسـة إلى نتائـج وتوصيـات مفادهـا كثـير مـن التحديـات التـي تواجـه الإدارة التربويـة في المسـتقبل خاصـة تحديـات العـصر المتمثلـة في التقـدم التقنـي.

Difficulties and challenges facing the educational administration (an analytical study)

Dr. Ali Ahmed Abbas Mohmed

Abstract:

This study dealt with the challenges of educational administration, and the research problem was represented in many challenges facing educational administration in the future, especially the challenges of the era represented by technical progress. This study gained its importance from the importance of educational administration, which plays an important role in the educational process, which in turn helped in the development and progress of nations, and the main objective of this study was to identify the most important scientific and intellectual characteristics and components of management and future leaders. The study has concluded that there are many challenges facing the educational administration in the future, especially the challenges of the era represented by technical progress.

المقدمة:

أصبحت الدراسات في مجال الإدارة في الآونة الإخيرة شغل الإنسانية الشاغل، فالحديث عنها والبحث عن حلول لمشاكل الإدارة في جميع ميادينها لا يكاد يتوقف وتستوي في ذلك الأمر الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، ولابد من تطوير مفهوم الإدارة التربوية بانتقالها من المفهوم التقليدي الذي ينظر للإدارة التربوية على أساس أنها ترتكز على البداهة أو الخبرة أو السمات الشخصية التي يمتلكها الإداري إلى المفهوم الحديث للإدارة الذي ينظر إلى المفهوم الحديث للإدارة على أنها ترتكز على أصول علمية وتستمد ممارستها من نظريات تساعد على فهم وتفسير ظاهرة السلوك الإداري ويجب التعرف على القيادة في الإدارة التربوية وأهميتها وخصائصها كل ذلك لمواجهة تحديات العصر والعولمة في الإدارة التربوية باستخدام التكنولوجيا الإدارية التي تركز على التنمية الإدارية والجودة الشاملة.

اختصت هذه الدراسة بتحديات الإدارة التربوية في أربعة مباحث المبحث الأول بعنوان إدارة النظم التعليمية، وجاء المبحث الثاني بعنوان تحدي التميز في الإدارة التربوية أما المبحث الثالث فجاء بعنوان تحدي العولمة وكيفية التعامل معها أما المبحث الرابع تناول تحدي الحرية الأكاديمية في الإدارة التربوية.

مشكلة الدراسة:

ملاحظة الباحث أن هناك كثير من التحديات التي تواجه الإدارة التربوية في المستقبل خاصة تحديات العصر المتمثلة في التقدم التقني. وعدم توفير أبعاد معرفية متفاعلة مع الواقع الاجتماعي بما فيه من حضارة وثقافة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الإدارة التربوية التي أصبحت علماً له أصوله وأهدافه وأصبحت فناً يحتاج إلى الإبداع والابتكار ولابد من تأهيل قادة إداريين لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي.

أهداف الدراسة:

1. تعدد أهم الخصائص والمكونات العلمية والفكرية للإداري وقادة المستقبل.
2. شرح أهم المميزات التي يجب للمسؤولين التربويين لمواجهة تحديات المستقبل.
3. توضيح كيفية الاستفادة من النظم التربوية في ظل التقدم التقني

4.معرفة أهم مبادئ وأسس الطرق الأكاديمية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث لأغراض هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

إدارة النظم التعليمية والتربوية:

هل فكرت يوما كيف يتسنى للإداري التربوي تجويد وإتقان عمله في ظل التقدم التقني المعاصر؟

لعل الإجابة على هذا السؤال تكمن في التحديات المرتبطة بمستقبل الإدارة التربوية من خلال تحديد مفهومي الجودة الشاملة والعولمة، وذلك لأن مجتمعاتنا الحديثة تعيش تميزاً في تقنيات الاتصال والتواصل أدى إلى اختصار المسافات والأزمنة وجعلت من هذه المجتمعات مكونات فرعية لنظام القرية العالمية الواحدة وقد انعكست آثار هذا التقدم التقني على البنى الوظيفية والسلوكيات الاجتماعية وعلى أولويات اهتمام النظم الاجتماعية وعلى الأثر الكبير الذي تركه هذا التقدم على نمط حياة الإنسان بصفة عامة.[1]

إن حاجات ومطالب النظم التربوية في المستقبل بخاصة ونحن في القرن الحادي والعشرين هي ولا شك أكبر إلحاحاً في بعديها: الكيفي والكمي مما كانت عليه في السابق.[2] ومع تنامي المجتمعات البشرية وتعقد نظمها الاجتماعية أصبحت تواجه مسؤولي التربية قضايا وشؤون ومشاكل إدارية من نوع آخر يتصف بالتعقد. ولذلك أصبح هناك توجه لاستخدام كلمة إدارة (Admin-istration) لتشير إلى تلك الظواهر التي تعنى بصوغ الأهداف وبلورتها، كما تشير إلى التعامل مع قضايا تتعلق بالأبعاد القيمية وبالتعامل مع تنوع هائل من المدخلات البشرية والمادية والمعنوية في النظم.[3]

إن التحديات التي تواجه الإدارة التربوية في هذا العصر كثيرة ومتعددة ولكننا سنحاول أن نركز في هذه الوحدة على التحديات ذات الارتباط الوثيق بمستقبل العمل التربوي والتغيير السريع الذي يشهده العصر يوما بعد يوم لذا سنركز في هذه الوحدة على تحديين:

- تحدى التنمية الإدارية في النظم التربوية وتحدى التميز والفعالية في الإدارة التعليمية وهو ما يتعارف عليه بالجودة الشاملة في الإدارة.[4]
- كذلك نحاول أن تتناول العولمة وكيفية التعامل معها والتوجه نحوها في الإدارة التربوية.

2. النظم التربوية بين التسيير والإدارة:

لعلك تلاحظ، أن كثيراً من المسؤولين التربويين، وبالرغم من تغير وتطور محاور التركيز والاهتمام في نظم اليوم، ما زالوا يعيشون في تحمل مسؤوليات ومتطلبات أدوارهم مرحلة تسيير الأمور وتدبيرها أكثر من انطلاقهم من مرحلة إدارة الأمور وقيادتها، ويعزى ذلك إلى أن سيادة معايير التدبير والاكتفاء بتسيير الأمور ما زالت موجودة على الساحة الإدارية حتى الآن.[5] ويعود ذلك إلى أن الاستراتيجيات الإبداعية للتعامل مع القضايا التربوية المطروحة ما زالت في مراحلها الأولى وبخاصة في بلدان العالم النامي، فضلاً عن أن الكثير من المسؤولين التربويين يستغرقهم الإنهماك في

التعامل مع القضايا الكثيرة والملحة لمتطلبات رتابة العمل اليومية متناسيين ضرورة منح أنفسهم فرصاً كافية للنظر في بدائل مستقبلية. لذا اتسم مثل هؤلاء الإداريين بأنهم حلالو مشكلات أكثر من كونهم قادة ماهرين وحاذقين في ممارسة عملية توقع ما يمكن أن يحدث وتهيئة أنفسهم مسبقا للتعامل معها.[6]

لذا كانت إدارتهم تتمحور حول ردود فعل للمواقف التي تواجههم، فهم أقرب في إداراتهم إلى ما يسمى بالإدارة بالأزمات. غير أن نجاحهم الذي عاشوه يمكن أن يعزى إلى درجة الاستقرار النسبي للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت النظم الاجتماعية بشكل عام خلال القرن العشرين. (Bolam, 1975) وحتى تتمكن النظم التربوية من الاستجابة الفاعلة لمتطلبات العولمة وما تشتمله من تقنيات عالية التعقيد في مجتمع القرن الحادي والعشرين القائم على مفاهيم التعددية والانفتاح وثورة الاتصال والتواصل عبر عالم القرية الصغيرة فن هناك حاجة ماسة لاستقطاب نمط جديد من الإداريين والقادة التربويين. ولكن مامعايير اختيار مثل هؤلاء القادة الديناميين؟[7]

إن معايير اختيار إداري وقادة المستقبل يمكن اشتقاقها من دراسة وتحليل خصائص ومكونات الإدارة الفاعلة.

1.2 خصائص الشخصية الإدارية والقيادية المستقبلية:

إن من أبرز ما يفترض أن يشتمله البعد البنائي لمكونات شخصيات إداريي وقادة المستقبل اتصافهم بالخصائص والأبعاد الآتية:

1. درجة متقدمة من الذكاء.
2. استقرار ذهني.
3. مستوى متميز من الطاقة والنشاط.
4. مقدرة على توجيه المنظمة.[8]
5. مهارات التعاون مع الآخرين.
6. استعداد وتهيؤ للمغامرة والمخاطرة.
7. حنكة سياسية.
8. مفهوم صحي للذات.
9. خبرات تدريسية ميدانية غنية.
10. التزام بالنمو المهني والتعلم المستمر.
11. وعي وإدراك بالعلاقة بين منظور الذات القيمي والمنظور القيمي الاجتماعي السائد. (Campbell ,1979) [9]

ويلاحظ مما سبق، أن إداريي القرن الحادي والعشرين يفترض أن يكونوا ديناميين ومرنين وقادرين على التعامل مع الآخرين ومع مجتمعاتهم ومع أبعاد مهنيتهم ضمن إطار من الفهم العميق للمنظور العالمي الذي يعيشون فيه وتوقع التغيير واستيعابه وعدم التهيب من التعامل

الراشد معه والجرأة في اتخاذ القرارات اللازمة لتفعيل مختلف مكونات وعمليات نظام تربوي معين. وإداريو المستقبل يتصفون بالشفافية والبعد عن الضبابية ولا يتهيبون من تحديد مواقفهم والإعلان عن رؤاهم وتصوراتهم إضافة إلى مقداميتهم واستعدادهم للمغامرة والمخاطرة المحسوبة وإقبالهم على اعتماد سياسات وأساليب جديدة تتفاعل مع التحديات والمستجدات والحاجات المتنامية للمجتمعات الإنسانية. (11)

2.2 مميزات المسؤولين التربويين المستقبليين:

إن المسئولين التربويين المستقبليين لا بد أن يتميزوا بالآتي:

1. مقدرة فائقة على ممارسة الاستبصار وبعد النظر ضمن وضوح من الرؤى المستقبلية للتوقعات. ولا يعني ذلك أن يكونوا أناسا فوق بشريين.
2. المقدرة على أن يوفروا لنظمهم قيادة حكيمة تتناسب ومتطلبات الزمان والمكان الذي تنشط وتعمل فيه هذه النظم.
3. بذل مجهود مهني يعرضون فيه أنفسهم لخبرات تعليمية تدعمهم وتثريهم وتنمي فيهم حساسية للتغيرات والتحديات التي تحدث في حياة مجتمعاتهم وكذلك مجال عملهم.

إن من أكبر التحديات التي تواجه مسؤولي وقادة النظم التربوية في القرن الحادي والعشرين تأكيد وتعميق مفاهيم التقارب والتضامن بين الأفراد والجماعات والشعوب وتمكينهم من امتلاك منظور عالمي وبلورة مهارات فاعلة تمكنهم من استشراف المستقبل وتبصر بدائل إدارة شؤونه. والتعامل تحديات ومتطلبات إدارة معطيات النهج التربوي في القرن الحادي والعشرين وقيادتها بحاجة إلى أفراد وقادة ومسؤولين يتصفون بالتميز والمبادأة والذكاء والمقدرة على التعايش مع مبادئ ومفاهيم التربية المستدامة وبخاصة في مجال تنمية أطرهم المهنية ومتابعة تطويرها وإثرائها عبر ممارسة تعريض هؤلاء القادة والمسؤولين والأفراد إلى خبرات مهنية جديدة، وانفتاحهم على بيئاتهم وما يحيط بها من بيئات إنسانية أشمل، ومتابعتهم لما يجري في عالم تخصصاتهم واهتماماتهم من مستجدات. وبغير ذلك سيحكمون على انفسهم بمعايشة سلسلة من الأزمات المتواصلة وبتعثر في تحقيق بعدي الكفاية والفاعلية في تحملهم مسؤوليات متطلبات أدوارهم المهنية.

فمهمة النظم التربوية لا تكمن في بعد إعداد التلاميذ وتدريبهم، إنما في بعد تربيتهم وتسليحهم بالمهارات وبالمقدرة التي تمكنهم من أن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، قادرين على التعامل مع نظمهم الاجتماعية ومؤسساتهم المختلفة. ولا يعني هذا إهمال المدرسة ولكن إعادة النظر في هيكلتها وبرامجها ونشاطاتها كي تمنح المتعلمين فرصاً أفضل للتفكير والملاحظة والمشاركة وكذلك لبناء ذواتهم. (12)

من خلال هذا التناول ستصبح المدرسة جزءاً أو مكوناً حقيقياً من المجتمع، وتنتقل من تمثيل دور المؤسسة الاجتماعية إلى تجسيد هذا الدور ومعايشته قولاً وعملاً، شعاراً وتطبيقاً، عندها

سيشعر المتعلمون بأنهم ليسوا غرباء عن مجتمعاتهم ولن يصدموا أو يدهشوا أو يبهروا بواقع مجتمعاتهم بعد إتمام تعليمهم الرسمي. إضافة إلى ذلك، سيشعر المتعلمون ومنذ بدايات تعلمهم وتعليمهم بكيانهم ومكانتهم ووعيهم بأطر وطبيعة مجتمعاتهم.

إن القرن الحادي والعشرين يتطلب تطوير مناهج تمر عبر المواد المتخصصة، بحيث يشعر المتعلم أن ما يتعلمه لا يشكل مواد منفصلة أو مستقلة عن بعضها البعض وإنما هناك علاقة تكاملية بينها. فهناك حاجة إلى أن تتجاوز المناهج التربوية التجزئة المصطنعة بين مكوناتها إلى التكامل المثري القائم على وضوح وإدراك لشبكة العلاقات بين مختلف مكونات المنهج. غير أن هذا يتطلب إعادة النظر في تصميم وتنظيم وفهم المناهج التربوية على أساس أنها مكونات مترابطة ليس فقط فيما تشتمله من مكونات ولكن أيضاً فيما تتعايش معه من مكونات اجتماعية لا بل وإنسانية، بمعنى أن يتم تركيز النظر على الاهتمام بالنظام التربوي ككل وليس على أساس مجزأ.[13]

تحدي التميز في الإدارة التعليمية:

إن تحرك المجتمعات البشرية في هذا العصر بكل ما فيه من تطور تقني هائل وتنام في الآمال والأماني والطموحات الإنسانية، إضافة إلى ما يصاحب ذلك من تطور معرفي؛ يتطلب من النظام التربوي إحلال تقنيات إدارية جديدة للتعامل مع أموره وقضاياه بفاعلية واقتدار. هذا التقدم التقني يتطلب أفرادا متميزين في مهارات التعامل مع مدخلات التقدم المتنامية متزايدة التعقيد مما يشكل بدوره تحديا للنظام التربوي بعامة والإدارة التعليمية بخاصة.

إن المستقبل للأفراد والشعوب المتميزة، هذا المستقبل الذي قد يؤدي إلى فرز المجتمعات البشرية إلى مجموعتين أو فئتين:

- فئة من يملكون Have
- وفئة من لا يملكون Have not

والامتلاك هنا لا يعني بالضرورة امتلاكاً مادياً بقدر ما هو امتلاك تميز ومقدرة على الإبداع.

الفئة الأولى من يملكون التميز:

ونسبتها في حدود 20% من مجموع الناس، وهي تمثل جزء من القرية الإلكترونية العالمية The Global Electronic Village.

الفئة الثانية ممن لا يملكون التميز:

ونسبتها في حدود 80% من مجموع الناس والتي تشكل في معظمها فئات أصحاب الياقات البيضاء والزرقاء التي تعد محور أو جوهر ما هو معروف بالطبقة الوسطى، التي يتزايد إحساسها بالتهميش إلا إذا سعت نحو التميز. وبغير ذلك ستتناقص دخولهم وتتاكل بالرغم من الوفرة في الإنتاج مما سيدفع بغالبية أفراد هذه الفئة إلى إعادة بناء أنفسهم بشكل يسمح لهم بالتعامل الفاعل مع عالم يسير متسارعا في مسارب التميز، وبغير ذلك ستجد هذه الفئة نفسها مضطرة

للبحث عن بدائل أو وظائف مؤقتة. (Slaughter, 1996) وفي ظل مثل هذه الأجواء ذات النظم التربوية المهمشة تزدهر القطاعات الغوغائية وتستعاظم أعداد الجماعات والفئات اللاعقلانية في المجتمعات الإنسانية ويتنامي دور التطرف والمتطرفين[13]

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما الذي يمكن عمله تربوياً في هذا الشأن؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتحدد في عودة المجتمعات البشرية إلى تحليل نظمها التربوية وتدارس الفاعلية الداخلية والخارجية لهذه النظم.

إذ تهدف الفاعلية الداخلية إلى مساعدة هذه النظم في تبصر محاذير تهميش نفسها وتأكيد حرصها على ضمان مستوى متقدم من فاعلية الأداء لمكوناتها الداخلية ضمن إطار من دينامية التناغم الهادف والمتفاعل مع كل ما من شأنه ضمان استمرارية تنامي الأهداف والمرامي التي يسعى النظام التربوي إلى تحقيقها.

أما الفاعلية الخارجية فغايتها ضمان مستوى متقدم لأداء هذه النظم بمعنى استمرار انفتاحها على الحاجات المتنامية في بيئاتها وعلى الفرص المتجددة التي تطرأ على الأطر الاجتماعية لهذه النظم بحيث تكون لمخرجاتها دلالات اجتماعية وأن تكون أيضاً على صلة ووعي بحاجات السوق المتجددة.

إن النظم التربوية ما زالت مستكينة لقيم بدايات عصر التصنيع، فهي تنشئ التلاميذ على أساس من قيم مستمدة من كونهم أفراد منتجين ومستهلكين. فهذه النظم ستجد نفسها مضطرة لإعادة النظر والتفكر في رسالتها التربوية، إذ من المتوقع أن يكون هناك مطلب تربوي يتمحور حول تحدي تربية نمط جديد من الأجيال القادمة قادرة على التعايش مع بعدين مهمين في عالم الغد:

الأول: يتعلق بما يمكن أن يسمى بعالم السوق بكل ما لديه من إنتاج واستهلاك.

والثاني: يتعلق بمعالم الحياة المدنية الإنسانية بكل ما يشمله من أعمال تطوعية وإنسانية وخيرية يوظف فيها إنسان الغد وقته وطاقته محافظاً بذلك على بعد إنسانية الإنسان فيه.[14]

إن هناك حاجة لأن تسود المدارس والجامعات توجهات تربوية تغرس في أذهان الأبناء الرغبة في التميز الأكاديمي والقناعة والرغبة والاستعداد للمشاركة المتميزة في أعمال إنسانية تطوعية، ومثل هذه الأعمال ستشكل تحدياً محبباً للأجيال القادمة وتمنحهم الإحساس بالانتماء ومعنى الحياة ومفهوم المشاركة وبتقدير أفضل للذات.ولتحقيق ذلك يفترض أن تتضمن المناهج التربوية توجيهات أكاديمية متميزة وخبرات تطوعية وإنسانية عاشتها وما زالت تعيشها المجتمعات البشرية، وخبرات أخرى عن تكاتف الآلاف لا بل ملايين البشر في أعمال تطوعية وخيرية واجتماعية وغيرها. ولقد أصبح الاهتمام برأس المال الاجتماعي Social Capital أمراً لازماً لبناء وتنشئة أجيال المستقبل، شأنه في ذلك شأن الاهتمام بالبعد المادي أو رأس مال السوق Market Capital إذ من المتوقع أن يقضي أفراد مجتمعات القرن الحادي والعشرين ساعات عملهم اليومية المحددة مع رأس مال السوق، ولكنهم سيقضون القسط المتبقي والأكبر من وقتهم مع أسرهم ومجتمعاتهم

ينمون رأس المال الاجتماعي. لذا فإن على النظم التربوية ذات النظرة المستقبلية أن تدرك حاجتها إلى معلمين متميزين يتجاوز اهتمامهم ما هو مألوف من التركيز على قيم السوق إلى اهتمامهم الموازي بمراقبة وتفعيل القطاع الإنساني والتطوعي والمجتمعي لدى الأجيال القادمة.[15]

سمات المعلمين المتميزين:

المعلمون المتميزون هم أولئك الذين يتمتعون بمهارة إثارة دافعية طلبتهم للتعلم والمبادأة والإبداع، ويشكلون مصادر إثراء لطلبتهم وحفزهم على العمل الجاد والعطاء الموصول للإسهام في تحقيق نجاحهم في التعامل مع معطيات الحياة، ومع رأس مال السوق، ومع متطلبات الاهتمام والعناية بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية التي يتعايشون معها، وهذا مما يهيئهم ويوجههم لاستمرارية التعلم مدى الحياة.

إن تربية الأجيال القادمة للتعامل الفاعل مع متطلبات مجالي اقتصاد السوق والخدمة المدنية التطوعية تعد من أهم تحديات مدارس المستقبل وجامعاته، وذلك في ضوء توقعات متطلبات الحقبة الاقتصادية الجديدة للقرن الحادي والعشرين (Slaughter, 1996)[16]

تحدي العولمة وكيفية التعامل معها:

تشكل العولمة تحديا للمسؤولين التربويين فهل فكرت في بعض أوجه هذا التحدي؟

إن تطور سبل الاتصال والتواصل، وصراعات القوى السياسية والاقتصادية العالمية، وضعت الإنسانية ضمن أطر من الحاجة الملحة لبدائل تفاهم تتجاوز أبعاد السيطرة والصراعات إلى التحول لتطوير حزمة من العموميات والمسلمات الإنسانية، تتسم بالشمولية وتتميز بدرجة من الاعتمادية والتكاملية بهدف تيسير لقاء الأفراد وتحقيق أمنها النفسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. والشعوب على التعاون والتكاتف والتعاضد للحفاظ على مستقبل الإنسانية ورفاهيتها ومن السخرية بمكان أن ترى في بعض مجتمعاتنا البشرية اليوم توجهاً ونكوصاً إلى نوع من التقوقع والانكفاء على الذات، وإقامة نوع من الحواجز والجدران الأيدلوجية، والاقتصادية والعرقية والإقليمية التي تفتعلها القوى العظمى في العالم ليحجروا من خلال ذلك على كل من يختلف معهم، أو يشعروا أنه من الممكن أن يشكل مصدر تهديد أو إقلال لإحساسهم بـ» الأنا « الذي ألقوه.[17]

إن العديد من بلدان العالم النامي تعاني من تغييب مفاهيم العولمة أو تهميشها وتستجه بدل ذلك إلى التركيز على مفاهيم تتمحور حول مضامين المحدودية الوطنية والطرق الضيقة، مما يجعلها تعيش تناقضات مختلفة.

فهي بالرغم من أنها من بقاع العالم الغنية بخيراتها إلا أنها ونتيجة لتوجهات إنكفائها على ذاتها تعاني من عدم الإنصاف في الاستفادة من إمكاناتها عبر تفعيل هذه الإمكانيات وإثرائها بالتجارب الإنسانية المتاحة، من خلال التوجه الجاد نحو الانفتاح في التجارب العالمية، الذات في مجالات التربية والتعليم، إضافة إلى محاولات ستدخل التي يمارسها السياسيون بين أحيانا في القرارات والعمليات الإدارية مما لا يوفر للنظم التربوية المدخلات المناسبة التي تمكن هذه النظم

من توظيف عملياتها لتحقيق المخرجات القادرة على التعامل مع معطيات ظروف الزمان والمكان الذي نعيشه.

1.4 أولويات وتحديات التعامل مع العولمة:

إن التوجه نحو بديل العولمة بما فيه من تعزيز لسبل التنمية وإثراء التجارب الإنسانية في مختلف بلدان العالم، وبخاصة ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين، يجد الترحاب لدى الدول المتقدمة، والتردد من قبل بعض الدول النامية وبخاصة تلك الدول ذات التوجهات اللاديمقراطية، إلا أنه بديل لابد أن تجد دول العالم كافة نفسها مضطرة للتعامل معه كي تصبح قادرة على التأقلم مع معطيات هذا القرن.[17]

ولكي تصل الدول والمجتمعات إلى مستوى التعامل مع متطلبات العولمة لابد من مراعاة الأولويات والتحديات الآتية:

1- تحدي الانفتاح:

إن تطور سبل الاتصال والتواصل جعلت الانفتاح أمرا حتميا، وإن أي تردد في ذلك يحتوي على كثير من المخاطر والأضرار التي قد تنجم عن التمادي في الانغلاق والتقوقع والانكفاء على الذات. ومع أن التعايش مع مضمون الانفتاح فيه إسهام ودعم وإثراء لبدائل التعامل مع معالجة القضايا والمشاكل والأزمات التي قد تعيشها الدول والحكومات والنظم، وهذا ما يعزز استقرارها ويقضي على هواجس التخوف من تدفقات الأفكار والآراء والإطروحات المتداولة عالمياً، كما يعزز هذا الانفتاح البحوث الأساسية ونشر الدراية الفنية بين الدول. وبالتالي هنالك العديد من الفوائد التي يجنيها المجتمع الدولي من هذا الانفتاح تتمثل في أنه:

1. يساعد البلدان والنظم في التوصل إلى تنسيق أفضل، وزيادة في الوعي العام بما يجري في العالم.
2. ييسر عملية نقل التكنولوجيا بسهولة أكبر، ومن ثم انتهاج ممارسات وطنية ومحلية أفضل.

2- تحدي تجاوز أمراض البيروقراطية:

إن البيروقراطية في جوهرها تنظيم مثالي لا غنى للإنسانية عنه، يتجاوز في فلسفته تحيزات البيروقراطيين وتعصباتهم وأمراضهم، إلا أن هذا التنظيم قد يعاني من خطر انهماك بعض الموظفين البيروقراطيين في سلوكات تتمحور حول تحقيق مصالحهم الذاتية الآنية، وهو أمر قد يشكل حجر عثرة أمام الإفادة من التوجه نحو متطلبات العولمة ومعطياتها.[18] ومن متطلبات التوجه نحو العولمة الاهتمام بتجاوز الأمراض البيروقراطية في مختلف مؤسساتنا الاجتماعية، ومنها النظام التربوي، والتغلب على ما يمكن أن ينجم عن ذلك من فساد وإساءة استخدام السلطات والصلاحيات وتوجه بعض البيروقراطيين إلى التمسك بواقعهم المألوف، وبمكاسبهم الذاتية، وسعيهم الحثيث، لإعاقة الانفتاح على التجارب الإنسانية العالمية.

3- تحدي بناء الإنسان:

وإن التعامل الفاعل مع متطلبات العولمة يتطلب الاهتمام بإعادة النظر في بناء إنسائنا بحيث يكون أكثر مقدرة على التلاؤم مع توقعات القرن الحادي والعشرين ومجرياته، إنسان لديه نظم قيمية واتجاهات ومهارات ومعارف وعادات، إن لم تكن مختلفة جذريا عما هو مألوف لديه إلا أنها بالضرورة أكثر عصرية وحداثة وجرأة.[18]

فالتخطيط لمستقبل النظام التربوي يجب أن يحظى باهتمام المسؤولين ورعايتهم ويدفعهم إلى السعي الحثيث للبحث عن سبل أكثر ملاءمة ومقدرة على التعامل مع بدائل ومعطيات بناء إنسان القرن الحادي والعشرين ومتطلباته، وبخاصة فيما يتعلق منها ببناء الفرد الصالح والمواطن المنتمي لمعطيات بيئته ولكن ضمن مرجعية من القيم الإنسانية والتوجهات المنفتحة والرؤى العقلانية الرشيدة.

4. الإدارة التعليمية والتوجه نحو العولمة

إن بناء إنسان القرن الحادي والعشرين يفترض اهتمام المؤسسات التربوية بمختلف مستوياتها الإدارية والتعليمية بالالتزام الواعي بتوفير مناخات فكرية منفتحة على بيئاتها ومجتمعاتها بكل ما تشتمل عليه من أطر ثقافية وحضارية، إضافة إلى كونها راسخة في التزامها بتطوير وطرح عموميات إنسانية هادفة قائمة على الاقتناع بضرورة الاهتمام بالمستقبل المتصل ببيئة الإنسان المباشرة، والبيئة الإنسانية الأوسع، بغض النظر عن أية أطر ضيقة التوجه أياً كان نوعها، وكذلك الإيمان بأنه بالرغم من الاختلافات والفروقات بين بني البشر، إلا أن لكل إنسان أهميته ونظرته الخاصة وبصمته المتميزة وإسهامه في مسيرة الحياة الإنسانية، بغض النظر عن بساطة هذا الإسهام أو تعقده.[18] وللمؤسسات التربوية الخبرة والدراية والإمكانات البشرية المؤهلة القادرة على توفير أجواء يستطيع الطلبة عبرها الانتقال من الفهم الصامت أو الضمني أو القائم على مسلمات تقليدية للأمور إلى فهم دينامي نقدي ومنظم يأخذ في الحسبان تعدد المناظير والأطر المرجعية للأفراد، يطورون عبر ذلك رؤى جديدة للتوجه الفاعل نحو التعامل مع متطلبات العولمة ومترتبات القرن الحادي والعشرين.

إن لب أهداف التعليم المستقبلية وجوهرها تتطلب سير ها ضمن خط هذا التحول، بمعنى توجه المربي إلى الانتقال بالمتعلم من مستوى المحدودية والسذاجة والبساطة في الفهم والإدراك إلى تحليل ناقد لهذا الفهم ولهذا الإدراك سعياً للوصول إلى التزام بعيد عن أية أوهام أو تخيلات أو تحيزات تعشعش في ذاتية الإنسان. وهذا هو الالتزام الناضج للتعامل مع عالم تحكمه مفاهيم النسبية والحركة الدؤوبة والاعتمادية المتبادلة والعولمة في مختلف مكونات مناحي الحياة كافة. وهذه العادات العقلية يمكن بناؤها وتنميتها خلال سنوات الدراسة بكل ما شتمل عليه هذه السنوات من نشاطات أكاديمية أو مصاحبة. فنظام التعليم بمستوياته الإدارية والتعليمية يفترض أن يكون مدركا لأهمية إرساء القواعد والأسس اللازمة والضرورية لبلورة هذه العادات، وتطوير ما تستلزمه من مهارات ضرورية لممارستها وتفعيلها. ولكن ما التحديات التي يمكن أن

تواجهها الإدارة التعليمية في توجهها نحو التعامل مع متطلبات العولمة؟ فالإجابة على هذا السؤال تتمثل في العناصر التالية:

1- توافر بيئة تربوية معلمة:

إن المربين والطلبة في المؤسسات التربوية، وأجهزتها الإدارية وبنيها الاجتماعية الأرحب التي تعمل تلك المؤسسات ضمن أطرها وتمارس من خلالها نشاطاتها المتعددة، هذه جميعها تشكل النسيج المعقد للبيئة التعليمية التعلمية التي يمكن أن توفر التحدي والحفز للمربين والطلبة على العطاء المتميز والمبدع.

فمثلاً توفر مساقات تتخطى حدود التخصصات الضيقة، وتهيئ مربين راغبين في تحدي طرق التفكير السائدة، مدركين أهمية دورهم في حفز الطلبة ومساعدتهم على القيام بأعمال مميزة، إضافة إلى خبرات يعيشها الطالب عبر مشاركته في خدمات و نشاطات مجتمعية هادفة.[19]

فالرحلات المدرسية التعليمية الهادفة وما إلى ذلك من فرص أخرى يمكن أن تسهم في انطلاق الطالب من حدود وأطر غرفة التدريس الضيقة إلى دورها في بناء الطالب بحيث تجعل منه مخرجاً ناضجاً يمتلك طاقات كامنة وإمكانات ورؤى أفضل للتعامل مع توقعات ومتطلبات المستقبل.

2- توافر محتوى ومضمون أكاديمي وثقافي مدروس ومصمم بدقة للمواد الدراسية:

كثيراً ما يثار تساؤل حول درجة ما توفره محتويات ومضامين المواد الدراسية من تحد للطلبة ومن بعد عن التكرار أو التداخل، ومن إثارة وحفز لهم على استمرارية التعلم والإبداع في كل ما يقومون به ويعيشونه في أثناء حياتهم الدراسية. ومثل هذا التساؤل بحاجة إلى تأكيد تعمق مضامين المواد الدراسية بحيث تأتي متكاملة وغير متداخلة ومصوغة بشكل يحفز على إعمال العقل والسير بالطلبة عبر سبل الابتكار والإبداع.[19]

كما أن الحياة التعليمية التعلمية تقتضي أن يعيش الطالب المضمون المعرفي والمفهومي لما يدرس، ضمن إطار من قاعدة ثقافية مناسبة تساعده على ربط المضمون الأكاديمي بإدراك واضح للأطر والأبعاد والمحددات الثقافية التي يعيش.

3- توافر مربين متميزين يعيشون مهنيتهم:

إن المربي الجيد إنسان مؤهل أكاديميا، فهو إنسان كفؤ قادر على مساعدة الطلبة أكاديمياً وأن يوصل إليهم البعد المعرفي والمفهومي للتخصص، في ذات الوقت الذي يساعدهم على تطوير مهاراتهم واتجاهاتهم ويحاور قناعاتهم ويحثهم على التفكير فيما ألفوه ويساعدهم على توظيف كوامن مقدراتهم وإمكاناتهم.

إن المربي الفعال متمكن من مهارات الوصول إلى الطلبة والتواصل معهم معرفياً وسيكولوجياً وينمي بينهم الإحساس بضرورة بذل أقصى مايستطيعون من جهد وعطاء. فالمربي الجيد يشكل قوة دفع للتميز في حياة الطلبة، وهو قادر على زرع البذرة المناسبة في فكر الطلبة وقناعاتهم في الوقت المناسب وبالأسلوب وبالشكل المناسبين.[19]

إن المربي الجيد يدعم طموحات الطلبة، ويتحداهم في مسلماتهم، ويحفزهم للوصول إلى مستوى تحقيق الذات فيهم، وفوق ذلك كله وربما أهم من ذلك كله يمنحهم الإحساس بالأمن

والثقة والمقدرة على البذل والعطاء. ومثل هذا الإنسان الأكاديمي لا يمكن توفره إلا إذا تم اعتماد أساليب رصينة وجادة في الاختيار والتعيين فليس كل من حصل على درجة جامعية صالحاً لأن يكون مربيا بالضرورة، والدرجة الجامعية متغير مهم، فهناك مواصفات أخرى للمربي الجيد تتصل بمهنيته وأكاديميته وأخلاقياته وشخصيته.[19]

تحدي الحرية الأكاديمية في الإدارة التربوية:

1.5 مفهوم الحرية الأكاديمية:

إن مفهوم الحرية الأكاديمية في الإدارة التعليمية يعني حرية المربين والمدرسة والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو معيقات، كحرية المربين في المدرسة بأن يناقشوا الموضوعات التي يتناولونها في حجرات الدراسة وأن يعرضوا وجهات نظرهم في المسائل التي تختلف فيها وجهات النظر، بشرط أن يتيحوا معالجة مماثلة لوجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرهم من منطلق احترام الرأي والرأي الآخر. وبهذا فالحرية الأكاديمية تتجسد في التتبع الحر المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد أو شرط من قبل سلطة خارجية لتصل بالتعليم إلى تشجيع البحث عن المعرفة والحقيقة.[20]

فمفهوم الحرية الأكاديمية يتضمن التوجه للتعامل، وعلى درجة من المساواة، مع جميع الأفكار والمفاهيم والطروحات تعاملاً يقوم على الترحيب والانفتاح لا الرفض والانغلاق.

إن لتناولات مفهوم الحرية جانبين: أحدهما إيجابي والآخر سلبي، ففي الجانب الإيجابي تكون الحرية وسيلة عطاء وإبداع، إذ يكون الفرد دينامياً مقبلاً على العطاء وعلى وعي وإدراك وتبصر لما يقوم به. وضمن إدراكه أن لحريته محددات وحدود كثيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها، وعليه أن يأخذها بالاعتبار ولا بهملها في تحمل مسؤولية حريته.

أما الجانب السلبي فتكون الحرية معنية بالتخلص من القيود وممارسة النشاطات والأعمال دون أية التزامات أو إجراءات ضبطية ثابتة. ويعني ذلك تحرر الأفراد من أي إحساس بالخضوع والانقياد لأي كان، بعيداً عن ضرورة الوعي بارتباط مفهوم الحرية بالالتزام ببعدي المسؤولية والمساءلة.[20] والحرية الأكاديمية هي أحد المفاهيم الجزئية التي تندرج تحت مفهوم الحرية العامة ولكنها حرية ذات طابع إيجابي، إذ إنها حرية تستمد مضامينها من الإرث الحضاري للمجتمع مراعية بشكل خاص البعد الفلسفي للتربية والتعليم. والحرية الأكاديمية، بالرغم من تعاملها مع تلك المضامين بنضج من خلال عقلنتها وربطها بالواقع وتطلعات المجتمع نحو الأفضل، تحرص على أن تستشرف المستقبل في تعاملها مع الأمور. وتكون بذلك وسيلة واعية لترجمة طموحات مربي المجتمع في رسم آفاق مستقبل يتجه نحو الديمقراطية والعقلانية والعولمة ولكن بشكل واع وناضج مبني على إدراك وتبصر حقيقي لمسؤوليات كل عضو من أعضاء المجتمع واحترام حقوقه.

فهي حرية مضبوطة بهدف، يترجم إلى فعل تلمس نتائجه في كل مناحي المجتمع، وتظهر في سلوك أفراده وتعاملهم وفكرهم وطريقة تقبلهم ذواتهم والآخرين.

إن الحرية الأكاديمية تستند إلى أبعاد الحرية الفكرية ليكون في مقدور كل فرد أن يعبر عن نفسه بصدق وصراحة ووعي دون تجاوز لحدود الصالح العام، كما أنها مبنية على حرية اختيار الفرد ومقدرته على الانتقاء الذكي من بين الخيارات والبدائل التي يتعرض لها في حياته، بشرط أن يبني اختياره على معايير محددة تضمن له الاستقلالية والإبداع.[20] وهذه الحرية تشكل حافزاً للفرد على البحث إذ يجد نفسه في موقع يستطيع من خلاله إبراز مقدراته على النقد والتعليق والمناقشة ويناظر الآخرين ضمن حدود احترامه لهم ولحقوقهم، وهذه المرحلة تجعل الفرد أقرب إلى عقلنة الأمور وتبصرها بشكل أكثر وعياً وذكاء وبالتالي، فإن خياراته في الحياة تأخذ منحى يبتعد عن العشوائية والعاطفية وتتجه إلى إدراك ما هو ضروري ومعقول، مما ي بشكل إداري واع ومسؤول ومنضبط بقيم المجتمع.

تنظيم حياة الفرد الحرية الأكاديمية توفر لجميع العاملين في النظام التربوي مساحة أوسع للتحرك ضمنها في مسعى للتوجه نحو تفعيل المقدرات واستشراف الأفكار في الأجيال القادمة لخلق نوع من الإبداع في الأفكار والمهارات وبناء شخصيات تستبصر حدود وآفاق المستقبل لتفتحمه بكل ثقة وجدارة، وليست أجيالاً يغلفها الخوف والتقوقع والتردد. وهذا يتطلب الحد من الكثير من المعوقات والقيود وإعطاء المربين سلطات تتيح لهم فرص التعبير عن أرائهم بحرية مسؤولة ضمن أطر وقوانين عامة، ولا يعني هذامحاصرة الحرية بل جعلها حرية واعية تقوم على الاستبصار والتفكير والوعي بظروف الموقف الذي يعيش فيه المربي ومحاولته تفهم رأي الطالب وتنميته باستمرار. ومنح المربين الحرية الأكاديمية يشكل تحدياً ضرورياً في النظام التربوي ليكون بمقدور العاملين فيه أداء وظائفهم بكفاية وفاعلية وإتقان وقناعة مما يزيد من توجههم الإيجابي نحو تعرف طلبتهم والعمل على تنمية وإثراء معارفهم وعلومهم ونماء شخصياتهم.[20]

إن لتحدي الحرية الأكاديمية أخلاقيات ومعايير تفرضها قيم المجتمع وموروثاته الحضارية. ومن هذه المعايير التي تنطلق منها والأخلاقيات التي تستند إليها الحرية الأكاديمية:

1. أن على مربي المستقبل أن يعي هذه الحرية مفهوماً وسلوكاً ويتمثلها في قيمه ومبادئه وطريقة تعامله.
2. كما أن عليه مسؤولية غرس مضامين هذه الحرية في متعلميه فكراً وسلوكاً من خلال مراعاته قواعد الحرية وأساسياتها في إتاحة الفرصة للمتعلمين للتعبير عن آرائهم بجرأة وصراحة وتزويدهم بمهارات النقاش والحوار الملتزم والنقد البناء والموضوعية في إصدار الأحكام حتى لا تظل الحرية مفهوما عاما وضبابيا يصعب ترجمته إلى عمل ملموس. فالحرية عمل وسلوك وممارسة تستند إلى فكر ناضج واستبصار واع وإدراك عميق لكل أمور الحياة.[20]

2.5 مبادئ الحرية الأكاديمية:

إن الحرية الأكاديمية فكر وسلوك وقناعة يجب أن يدركها المربي الذكي. كما أن لهذه الحرية مبادئ وأسساً يجب مراعاتها حتى لا يختلط مفهوم الحرية بالفوضى والتمرد واللاوعي. ومن هذه المبادئ الصدق والأمانة والجرأة:

1. الصدق:

أي التزام المربي بما يحمل من قيم وأخلاق وأفكار حتى لا يكون هناك تناقض وتنافر فيما يصدر عن المربي من رأي وفكر. ولا ينحصر الصدق في القول بل بالعمل أيضاً ليكون هذا العمل ترجمة حقيقة لكل ما يتبناه الفرد من مبادئ ومثل ويحاول قدر الإمكان ممارسة هذه الحرية في كل مناحي حياته ليثبتها في أذهان المتعلمين بعيداً عن النفاق والتزييف لإيجاد قناعة لدى المتعلمين بالحرية مبدأ وسلوكا يدافعون عنها بكل ثقة وقوة وهم على وعي مما يقومون به.[20]

2. الأمانة:

في أداء المربي واجبه مبدأ آخر عليه التحلي به حتى تكون الرقابة نابعة من داخله بالدرجة الأولى فيكون أميناً وملتزماً في بحثه وتدريسه وعلاقاته العامة. كما أن الأمانة تقتضي من المربي أن لا يستغل ما بيده من سلطات في القسوة على الطلبة أو الإجحاف بحقوقهم فالمربي الأمين يقيم علاقة مودة واحترام مع طلبته ليكون جسراً خلقياً في التعامل معهم خدمة لمصالحهم.

3. الجرأة:

الجرأة النابعة من الإحساس بالثقة بالنفس والوعي والإدراك للأمور. وتتمثل الجرأة في القوة في طرح الآراء دون خوف أو تردد ولكن مع الحرص على طرحها بأسلوب سلس ولبق حتى يكون في مقدور المربي المسؤول محاورة المتعلمين ضمن أجواء تسودها الإيجابية والاحترام. كما تتمثل جرأة المربي في مقدرته على استيعاب طلابه على اختلاف الفروق بينهم وتقدير اتجاهاتهم والتعامل معهم دون تعصب أو تحيز، ومن خلال إقامة حوار واع ومسؤول يتيح لجميع المتعلمين أن يكونوا جزءا مسهما في صناعة الموقف التعليمي، فالجرأة الأكاديمية تتيح للمربي الدفاع عن قناعاته ولكن بإخضاعها للعقلنة والموضوعية دائماً.[18] وإذا ما قابل هذه الجرأة المعقلنة حلم وضبط للنفس ومقدرة على التحكم بالانفعالات والعواطف وكبح جماح الغضب وحدة المزاج في التعامل مع المتعلمين فإن المربي سيضمن لنفسه الاستقرار والمقدرة على التوصل إلى القرار المناسب ويكون أكثر جدارة في إتاحة الفرصة لذاته للتفكير والتفكر قبل إصدار الأحكام. وللحرية الأكاديمية أيضاً أبعاد يمكن إيجازها في الأبعاد الخلقية والمهنية وهذه الأبعاد إذا ما روعيت فإن المربي الواعي سيضمن لنفسه مقدرة كبيرة في إثبات ذاته كمعلم وإنسان، وترسيخ هذه الأبعاد عند النشء عبر أفكاره وممارساته وكل مناشط حياته فالحرية الأكاديمية ليست مضموناً مطلقاً أو خالياً من الضوابط.

الخاتمة:

إن مفهوم التميز والعولمة في مجال الإدارة التربوية يقتضي تحول الإداريين التربويين من استراتيجية التسيير والتدبير إلى استراتيجية القيادة والإبداع وامتلاكهم للقدرات والخصائص التي تتطلبها استراتيجية الإبداع والتميز مثل القدرة على الاستبصار والقيادة الحكيمة ومواجهة التحديات.

يتطلب التميز في الإدارة التعليمية مدخلات تعليمية متميزة في أساتذتها ومنهجها وتلاميذها

بحيث يكونون جيلاً مستقبليا يستشرف حاجات سوق العمل المتجددة والمتنوعة ومستلزمات الحياة الاجتماعية وتوقعاتها ومآلتها.

تقتضي التحديات المستقبلية لمواكبة التقدم التقني الانفتاح على المجتمع المحلي والعالمي لمعالجة المشاكل والقضايا والأزمات التي تعيشها الدول والحكومات والقضاء على البيروقراطية التي تمكنها من استغلال صلاحيتها وسلطاتها لتحقيق مصالحها الذاتية، وكذلك تستوجب هذه التحديات بناء الإنسان الصالح المدرك لحاجات المستقبل وتحدياته.

إن بناء إنسان المستقبل يتطلب توفير مناخات فكرية ملتزمة ومنفتحة على ثقافة وحضارة بيئاتها الاجتماعية المحلية ومحيطها العالمي مع الاهتمام بالمستقبل المتصل بذلك مع التركيز على خصوصية كل إنسان وإسهامه في مسيرة الحياة الإنسانية.

إن مفهوم الإدارة التعليمية في الإدارة التعليمية يعني حرية المربين والمدرسة والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو معيقات في ظل احترام الرأي والرأي الآخر تشجيعاً للبحث عن المعرفة والحقيقة وهي حرية تستمد مضامينا من حضارة المجتمع وموروثاته وتستند إلى معايير وأخلاقيات مربى المستقبل متمد في قيمه وطريقة تعامله وتزويده بمهارات تمكنه من تحقيق أهدافه وطموحاته المستقبلية.

النتائج:

1. أن يتصف إداريو المستقبل بالشفافية والبعد عن الضبابية والتفاعل مع التحديات المتنامية للمجتمعات.
2. على المسؤولين التربويين المستقبليين أن يتميزوا بالمقدرة على أن يوفروا لنظمهم قيادة حكيمة تناسب متطلبات العصر.
3. الانفتاح على المجتمع المحلي والعالمي لمعالجة المشاكل والأزمات التي تعيشها الدول والقضاء على البيروقراطية.
4. إن الإدارة التربوية تحتاج إلى تطوير إمكاناتها لخدمة العملية التربوية التعليمية.
5. إن مبادئ الحرية الأكاديمية فكر وسلوك وقناعة يجب أن يدركها المربي ومن هذه المبادئ الصدق والأمانة والجرأة.

التوصيات:

1. الموافقة على العديد من القيم السياسية الأساسية من حرية وديمقراطية وحقوق أنسان.
2. عمل مبدأ الحرية في القيم الثقافية للأمم وحق كل أمة بالحفاظ على قيمها الثقافية واعتقاداتها الدينية.
3. الاهتمام وتقبل كافة التقنيات في المجالات العلمية والعملية المختلفة والإيمان بالفضاءات المفتوحة وتبادل المعلومات بين الدول.
4. الاهتمام بالدول الفقيرة ومحاربة الفقر والمرض.
5. احترام إرادة الشعوب وحقها في الخيارات التي تريد.

المصادر والمراجع :

(1) إبراهيم عصمت مطاوع وامينة أحمد حسن، الأصول الإدارية للتربية، جدة: دار الشروق للنشر، 1982م .

(2) أحمد عبد الباقي بستان، وحسن جميل طه، مدخل إلى الإدارة التربوية، الكويت: دار القلم، 1983م.

(3) صلاح عبد الحميد مصطفى ونجاة عبد الله النابه، الإدارة التربوية مفهومها، نظرتها، وسائلها، دبي: دار القلم، 1986م.

(4) عرفات عبد العزيز سليمان، استراتيجية الإدارة في التعليم،القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م.

(5) محمد منير مرسي، الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، القاهرة: عالم الكتب، 1977م.

(6) نواف كنعان، القيادة التربوية، الرياض: مطابع الفرزدق، 1985م.

(7) علي السلمي، اتخاذ القرارات الإدارية، القاهرة: 1970م.

(8) إبراهيم عبد الله الطخيس، الإدارة التربوية، الرياض: مطابع الفرزدق، 1997م.

(9) زكي محمود هاشم، الإدارة التعليمية، الكويت: 1980م.

(10)محمد أحمد غنام، التنمية الإدارية من أجل التجديد التربوي، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، 1984م.

(11)أحمد الصياب، مبادئ الإدارة، جدة: 1980م.

(12)محمود العساف، أصول الإدارة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1977م.

(13)علي عبد المجيدعبده، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم، القاهرة: 1969م.

(14)سيد الهواري، المدير الفعال، القاهرة: 1975م.

(15)صلاح الجين جوهر، مقدمة في إدارة وتنظيم التعليم، القاهرة: 1984م.

(16)حمدي أمين عبد الهادي، الفكر الإداري الإسلامي، دار الفكر العربي، 1976م.

(17)محمد عدنان النجار، الأسس العلمية لنظرية التنظيم والإدارة، دمشق: 1980م.

(18)عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوي أصوله أساليبه وتطبيقاته، بيروت: 4966م.

(19)محمد علي حافظ، التخطيط للتربية والتعليم، القاهرة: 1981م.

(20)اليونسكو، مجموعة مقالات ومحاضرات في التخطيط التربوي، 1981م.